

أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني كنظام للسياسة النقدية

The Horizons and limitations of issuing the Palestinian currency by a Palestinian currency board as a monetary policy

عزمي وصفي عوض

azmiawad1@hotmail.com

جامعة فلسطين التقنية - خضوري

تاريخ الاستلام 2011/02/17 تاريخ القبول 2011/05/18

ملخص: تحتل دراسة النقود مركز الصدارة في الدراسات الاقتصادية والمالية، بسبب أثرها الفعال في مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية، حيث تتحدد معالم الاقتصاد في الدول بحجم التبادل النقدي والتراكمات الرأسمالية، وكغيرها من الدول النامية، تسعى فلسطين من خلال استخدامها للمتاح من سياساتها الاقتصادية إلى تحسين معدل الدخل والاستثمار، والاستقرار في الأسعار، وتحقيق العمالة التامة، إضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات، وبمعنى شمولي، تسعى من خلال تبني سياسات اقتصادية كلية وجزئية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من الإجماع على أهمية إصدار العملة الوطنية عندما تتوفر الظروف السياسية والاقتصادية نظراً لما يحققه ذلك من مكاسب اقتصادية هامة وفي مقدمتها تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية إلا أن لعملية الإصدار أخطار ومحاذير تنطوي في ما ينجم عن الإصدار من مشاكل عديدة، فالطريق ليس وردياً حتى يشهد عود هذه العملة وتحظى بالثقة المطلقة وتقوم بوظائفها كوسيط للتبادل ووسيلة لتسوية المدفوعات وكمخزن للقيم. ومع تزامن تطبيق المقاطعة الفلسطينية للمنتوجات المصنعة في المستوطنات الإسرائيلية، وانتهاء المرحلة الانتقالية من المفاوضات، وفي ظل استمرار تداول النظام المالي الفلسطيني لعدة عملات اجنبية مما الحق بالاقتصاد الفلسطيني خسائر جسيمة نتيجة التغيرات التي تجري على هذه العملات إضافة إلى حرمان السلطات النقدية من المنافع التي يمكن أن تجنيها جراء عملية الإصدار (السينيوريج)، فقد كثرت التصريحات الإعلامية في الآونة الأخيرة عن قيام السلطات النقدية بإجراء الدراسات الجدية لاختيار النظام النقدي الأمثل للسلطة الفلسطينية في إصدار عملتها الوطنية.

تستند هذه الدراسة في منهجيتها على استخدام الأسلوب التحليلي الوصفي والاستقراء التاريخي

عزمي وصفي عوض

للائظمة النقدية التي ارتكزت في عملها على مجالس النقد، وذلك بهدف معرفة مدى ملائمة ترتيبات مجلس النقد لحالة النظام النقدي الفلسطيني كإطار مؤسسي يمكن من خلاله ان يوفر فرص النجاح لهذه العملة في ظل الظروف التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني والتحديات التي يواجهها.

وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها تضع تصور متكامل أمام صناع القرار في السلطة الوطنية ومخططي السياسة النقدية لمشروع اصدار العملة الوطنية الفلسطينية ضمن مجلس نقد فلسطيني خاصة وان السلطة الفلسطينية تمتلك بعض المقومات الاساسية اللازمة لنجاح مثل هذا المجلس لصغر حجمها واتباعها لسياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث يؤكد العديد من اقتصادي النقد ان مجالس النقد تناسب الدول النامية التي تمتاز بصغر حجمها وانفتاحها على العالم الخارجي اضافة الى تنوع وحرية حركة عملاتها.

Abstract: The study of money occupies a prominent place amongst all economical and fiscal studies, due to its effect on all economical and fiscal variables. The economy of all countries is characterized by cash exchange and capital accumulation. Money is considered as a standard unit by which all trade activities between countries and budgets are measured to acquire applicable fiscal tools and policies.

Palestine, as other developing nations, is attempting to enhance citizens' income, price stability, low unemployment and better balance of payments. In general terms, Palestine is trying to adopt policies related to both macro economy and micro economy, in order to achieve sustainable development. Despite the consensus on the importance of issuing the national currency – when the political and economical circumstances are stable, and in spite of the economical benefits that the Palestinian economy will gain as a result of issuing the national currency, mainly freeing the Palestinian economy from dependency; still, such a process entails some dangers and cautions such as the problems during the redemption process.

The road is not rosy as it might be thought of, and the task is not easy until this currency can have the ultimate trust , and can perform as a means of exchange, as a means of settling the payments, and finally as a stock for values.

This study follows an analytical and descriptive methodology, as well as explores the historical monetary systems that based on monetary boards, in order to help finding appropriate arrangements to be followed by monetary board for the Palestinian monetary system, as an Institutional framework to help in providing chances for success to the currency in spite of the critical conditions and challenges facing the Palestinian economy.

The importance of this study is stemmed from the fact that it introduces a

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني

comprehensive vision for those decision makers within the Palestinian National Authority, and those who plan the monetary policy in order to issue the Palestinian National currency within a Palestinian Currency Board, especially, Palestine does have all the essential factors that guarantee success for this board such as the smaller size of Palestine and the open economical policy of the Palestinian Authority.

It should also be mentioned that the importance of this study does go in parallel with assurances of the monetary economists that the currency board is the most suitable for developing countries because of the smaller size, the openness towards the world, and the diversity.

مقدمة

تسعى الدول من وراء استخدام السياسات النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي والنقدي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق الزيادة في الدخل القومي والنتائج المحلي، وتهيئة البيئة المناسبة لعملية التنمية المستدامة، وتعتبر السياسة النقدية بعناصرها المختلفة مكوناً أساسياً للسياسات الاقتصادية، حيث تعرف السياسة النقدية بالمفهوم الضيق بأنها جميع الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على عرض النقد، وبالمفهوم الواسع فهي تشمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل السلطات النقدية للتأثير على عرض النقد والائتمان بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

ويشكل غياب العملة الوطنية الفلسطينية أحد العوائق الرئيسية لعدم جود سياسة نقدية بالمفهوم الكلي (الشامل)، حيث تعتمد السلطات النقدية في تطبيقها للسياسة النقدية على أسلوبين، الأول يتمثل في استخدامها للأدوات الكمية في التأثير على حجم الائتمان المصرفي وعرض النقد من خلال سياسة سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي) وعمليات السوق المفتوحة والثاني يتمثل في استخدامها للأدوات النوعية المتمثلة في الأدوات الرقابية للتأثير على حجم ونوعية الائتمان وبالتالي عرض النقد، فالسياسة النقدية المعمول بها في فلسطين وفي ظل غياب العملة الوطنية تتركز بالدرجة الأولى حول استخدامها للأدوات النوعية (الأسلوب المباشر) للتأثير على حجم ونوعية الائتمان من خلال تطبيقها للمعايير الرقابية الدولية أو استخدامها لأداة الإنقاع

عزمي وصفي عوض -----

الأدبي في توجيه الائتمان المصرفي لتحقيق إغراض اقتصادية معينة من جهة، ومن جهة ثانية تعزيز كفاءة وملاءة البنوك العاملة في فلسطين لمواجهة أية أزمات مالية طارئة وتطويره على أسس اقتصادية رشيدة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة إيماناً من الباحث بأهمية إصدار عملة وطنية في ظل خيار مجلس نقد فلسطيني كنظام للسياسة النقدية يتصف بالانزان والمرونة مما يتيح المجال أمام ممارسو السياسة النقدية لتطبيق أدواتها بالمفهوم الاقتصادي الكلي (الشامل)، وذلك للتأثير على عرض النقد وكمية الائتمان بهدف مواجهة التضخم المستورد، وخفض معدلات البطالة وتشجيع فرص الاستثمار وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل من جهة، ومن جهة أخرى أن تتمتع العملة الوطنية بالاستقرار والقبول العام والاستفادة من الربح الناتج عن الإصدار وتعبيراً لأحد رموز السيادة الوطنية.

مشكلة الدراسة

يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالتساؤل حول النظام النقدي الأمثل للعملة الوطنية الفلسطينية؟ وما هي أفاق هذا النظام؟ ومحددات إصدار النقد الفلسطيني؟ حيث تضاربت آراء الاقتصاديين حول الخيارات المطروحة لإصدار النقد وللنظام النقدي الأمثل للاقتصاد الوطني الفلسطيني في ظل عدم وجود عملة وطنية واستخدام ثلاث عملات رئيسية في التداول، فمنهم من يقترح تأجيل الإصدار لحين الانتهاء من مفاوضات الحل النهائي والحصول على السيادة الكاملة وتمتع الاقتصاد بقوة واستقلالية تامة والشروع بإعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ مشروع إصدار العملة الوطنية، ومنهم من يؤكد على ضرورة إصدار النقد كرمز من رموز السيادة الوطنية الفلسطينية، ومنهم من يقترح الاندماج مع الأردن بعملة موحدة مدعومة باحتياطيات مشتركة. والآخرين يقترحون البدء بالدينار الفلسطيني كوحدة حسابية لفترة انتقالية يتم من خلالها إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتكوين الاحتياطيات المالية اللازمة لتغطية الإصدار بالكامل وتوفير غطاء ودعم دولي وإقليمي سياسي ومعنوي، وللإجابة على هذه التساؤلات وبهدف تحديد معالم النظام النقدي الأمثل لفلسطين تقوم الدراسة على تحليل الأفاق والمحددات لإصدار العملة الوطنية في ظل خيار مجلس نقد فلسطيني كنظام نقدي على غرار مجلس النقد الفلسطيني الذي كان قائماً قبل العام 1948.

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني

أهمية الدراسة وأهدافها

في ظل استمرار تداول النظام المالي الفلسطيني لعدة عملات أجنبية مما الحق بالاقتصاد الفلسطيني خسائر جسيمة نتيجة التغيرات التي تجري على هذه العملات، وإلى حرمان السلطة الوطنية من المنافع التي يمكن أن تجنيها جراء عملية الإصدار (السينيوريج)، تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تضع تصور متكامل أمام صناع القرار في السلطة الوطنية ومخططي السياسة النقدية لمشروع إصدار العملة الوطنية الفلسطينية ضمن ترتيبات خيار مجلس النقد الفلسطيني كنظام نقدي خاصة وان فلسطين تمتلك بعض المقومات الأساسية اللازمة لإنجاح مثل هذا المجلس لصغر حجمها وإتباعها لسياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث يؤكد العديد من اقتصادي النقد أن مجالس النقد تتناسب الدول النامية التي تمتاز بصغر حجمها وانفتاحها على العالم الخارجي.

محددات الدراسة

يشكل غياب العملة الوطنية الفلسطينية احد العوائق الرئيسية نحو وجود سياسة نقدية بالمفهوم الكلي (الشامل) من جهة، ومن جهة أخرى فان افتقار السلطة الوطنية إلى عمله وطنية وتداول ثلاث عملات رئيسيه أدى في الاقتصاد الوطني الفلسطيني أن يكون ضعيفا ومعرضا للصدمات النقدية المستوردة (الخارجية). ومن محددات هذه الدراسة أنها تقتصر على تحليل الأفاق والمحددات لخيار مجلس النقد كنظام نقدي فلسطيني لإصدار العملة الوطنية، وتتضمن دراسة الترتيبات الخاصة بمجلس النقد كنظام سعر الصرف ومعدل الربط والاحتياطيات والتدرج أو الإحلال الكامل والإطار القانوني للإصدار وتقديرات عرض النقد وعائد الإصدار.

منهجية الدراسة

تستند هذه الدراسة في منهجيتها على استخدام الأسلوب التحليلي الوصفي والاستقراء التاريخي للأنظمة النقدية التي ارتكزت في عملها على مجالس النقد، بهدف معرفة مدى ملائمة ترتيبات مجلس النقد لحالة الاقتصاد الفلسطيني كإطار مؤسسي للنظام النقدي الذي يمكن من خلاله أن يوفر فرص النجاح للعملة الوطنية في ظل الظروف التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني والتحديات التي يواجهها، إضافة إلى تقديم عرض للسيناريوهات المقترحة لتقديرات عرض النقد.

مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(B)----- (1295)

وتتكون هذه الدراسة من سبعة أجزاء، حيث يتناول الجزء الأول مفهوم مجلس النقد في أدبيات الأنظمة النقدية، ويستعرض الجزء الثاني عملية الإصدار والتغطية النقدية، والجزء الثالث يستعرض ترتيبات عمل مجالس النقد، أما الجزء الرابع فيستعرض القاعدة القانونية والتشريعية للإصدار النقدي في ظل مجلس نقد، أما الجزء الخامس فقد خصص لتحديد عرض النقد وعائد الإصدار والاحتياطات في فلسطين، والجزء السادس من هذه الدراسة احتوى على خيار التدرج أم الإحلال الكامل للإصدار النقدي والتحديات التي تواجه مجالس النقد، أما الجزء الأخير من هذه الدراسة فقد احتوى على النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

أولاً: مفهوم مجلس النقد في أدبيات الأنظمة النقدية

يعرف مجلس النقد بأنه ترتيب مؤسسي يضمن صرف العملة المحلية بسعر صرف ثابت مع عملة الربط، ويعتبر مجلس النقد بمثابة السلطة النقدية التي تتولى عملية إصدار العملة بحيث تربط عملتها بعملة أجنبية رئيسية أو بسلة عملات رئيسية تتمتع بالاستقرار والقبول العام على المستوى الدولي والمحلي (كوبيكا، ريتشارد، 1999)، والسبب الذي يدعو الدول لتبني مجلس نقد هو لانتهاجها سياسة غير تضخمية وأسعار فائدة منخفضة، ويفترض في السلطة النقدية الاحتفاظ برصيد كافٍ من العملات الأجنبية أو الذهب يغطي بشكل تام عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) Money Supply.

وتجتمع في نظام مجلس النقد ثلاثة عناصر أساسية وهي تثبيت سعر الصرف مقابل عملة الربط، والقابلية للتحويل (أي الحق في تحويل عملة الدولة الصادرة عن مجلس النقد إلى عملات أخرى بسعر صرف ثابت وقتما تطلب ذلك)، وتعهد طويل الأجل تضمنه قوانين السلطات النقدية للعملة المصدرة. وفي ظل نظام مجلس النقد فإن السلطات النقدية لا تمارس دور المقرض الأخير للقطاع المصرفي في حال تعرضه لمشاكل في السيولة، بالإضافة إلى أن قدرة استخدام السياسات النقدية لتحفيز الاقتصاد (مثل سعر الفائدة وسعر الصرف) تكون شبه معدومة، فالتعديلات والإصلاحات الاقتصادية تتم عن طريق تعديل الأسعار والأجور والتي تكون نتائجها عادةً بطيئة. (عفانة، ابراهيم، مجالس النقد أم البنوك المركزية، مؤتمر ملامح النقد الفلسطيني، 1999)

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني
لقد عادت ترتيبات نظام مجالس النقد للظهور مرة أخرى، ففي عام 1960 كان عدد الدول التي تعتمد على ترتيبات مجالس النقد حوالي (38) دولة، إلا أن هذا العدد قد تراجع في السبعينات إلى حوالي (20) دولة وإلى حوالي (9) دول في الثمانينيات، والذي يبدو ومنذ بداية التسعينات أن بعض الدول حديثة الاستقلال قد وجدت ضالتها في المجالس النقدية خاصة بعد النجاح الذي حققته هذه المجالس سواء في إعادة التوازن إلى الاقتصاد، أو إضفاء المصدقية بشكل سريع على العملة الجديدة كما حدث في ليتوانيا واستونيا، أو بلغاريا التي اعتمدت عليها منذ عام 1997 للتخلص من الفوضى الاقتصادية الشاملة التي ألمت باقتصادها (ماري، أن، مؤتمر ملامح النقد الفلسطيني، 1999).

كما وشهد عام 1998 محاولات جادة لانضمام مزيد من الدول إلى ترتيبات مجالس النقد، حيث جرى نقاش جدي لمعرفة مدى قدرة مجلس النقد على معالجة الأزمة المالية الإندونيسية، ومحاولة أخرى لمعرفة مقدرة مجلس النقد على إعادة الاستقرار إلى الروبل الروسي (كوبيكا، ريتشارد، مؤتمر ملامح النقد الفلسطيني، 1999)، وقد أثبتت الدراسات التي قام بها كل من (غوش) و (غولد) و (وولف) عام 1998 قدرة معدلات الصرف الثابتة في ظل ترتيبات مجالس النقد على خفض معدل التضخم السنوي إلى 3.5% في البلاد التي طبقتها، وعلى العكس من مخاوف معارضي نظام مجالس النقد فقد أثبت النظام أنه ليس له أية آثار سلبية على النمو الاقتصادي، ومن صور نجاحات نظام مجلس النقد هي نجاح مجلس النقد الأرجنتيني في إعادة الثبات إلى الاقتصاد الأرجنتيني بعد مشكلة التضخم الجامح الذي واجهته البلاد عام 1992.

ولمجلس النقد سجل تاريخي حافل، فقد تم تطبيق نظام مجلس النقد في أكثر من 60 دولة معظمها كانت مستعمرات بريطانية (كوبيكا، ريتشارد، مؤتمر ملامح النقد الفلسطيني، 1999)، حيث ربطت بعض هذه المجالس التي كانت تعمل تحت الوصاية الأوروبية قيمة عملاتها بقيمة العملات الأوروبية، أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد انشأ الحلفاء العديد من المجالس النقدية في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرتهم، وكانت عملات هذه المجالس تستمد قوتها من خلال الاحتفاظ بالمعادن الثمينة كغطاء لها، الأمر الذي ترتب عليه زيادة تكلفة الفائدة التي تدفعها هذه المجالس على هذه الأصول، وبالمقابل وفرت هذه الفائدة دخلاً للمجالس النقدية يعرف بعائد الإصدار.

عزمي وصفي عوض

إن معظم الدول التي تبنت ترتيبات مجلس النقد أدت إلى نمو عرض النقد وزادت من قوة الاقتصاد غير التضخمية، وحافظت على مبدأ القابلية للتحويل بأسعار صرف ثابتة (ماري آن، و شارلز، 1998)، والجدول (1) يوضح أهم الدول المشاركة في ترتيبات مجالس النقد وسنوات اشتراكها بالإضافة إلى نوع العملة المستخدمة كغطاء للعملة الصادرة عن مجلس النقد.

وأهم خصائص ترتيبات مجلس النقد (ماري آن، و شارلز، 1998) هي :

1. استخدام سياسة سعر صرف ثابتة مقابل عمله أخرى (غالباً الدولار في معظم ترتيبات مجلس النقد الحالية).
2. يحتفظ مجلس النقد باحتياطي يعادل 100% من النقد المصدر وهناك هامش زيادة يصل إلى 5% أو 10% في بعض الحالات لتغطية احتمالات خسارة الأصول الاحتياطية.
3. أن تكون هناك قابلية كاملة للتحويل بين العملة الوطنية وعملة الربط.
4. لا تقوم مجالس النقد بدعم الحكومة لتمويل نفقاتها ولكن يتم ذلك من خلال الضرائب أو الاقتراض ولكن ليس من خلال طبع النقود الإضافية ومن ثم زيادة معدل التضخم.
5. لا تقوم مجالس النقد بدور الملجأ الأخير للإقراض.

Source: Enoch, Charles and Anne Marie Guldi, Are Currency Boards a Cure for all Monetary Problems? Finance and development, December 1998, volumes 35).

جدول رقم (1): الدول المشتركة في ترتيبات مجالس النقد وعملة الربط

الدولة	عدد السنوات	عملة الربط	خصائص معينة
انتيغو وباربودا	32 سنة	الدولار الأمريكي	عضو في البنك المركزي لدول مجموعة شرق الكاريبي (ECCB)
الأرجنتين	6 سنوات	الدولار الأمريكي	ثلث الغطاء من الدولار الأمريكي على شكل سندات حكومية
البوسنة	1 سنة	المارك الألماني	

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني

بروناي	30 سنة	الدولار السنغافوري	
بلغاريا	1 سنة	المارك الألماني	يتوفر تغطية إضافية في دائرة البنوك لمعالجة أي خلل في القطاع المصرفي
جيبوتي	48 سنة	الدولار الأمريكي	حولت عملة الربط من الفرنك الفرنسي إلى الدولار الأمريكي
جمهورية الدومينيكا	32 سنة	الدولار الأمريكي	عضو في ECCB
استونيا	6 سنوات	المارك الألماني	يتوفر تغطية إضافية لتمويل الالتزام النقدي المحلي
غرينادا	32 سنة	الدولار الأمريكي	عضو في ECCB
هونج كونج	14 سنة	الدولار الأمريكي	
ليتوانيا	4 سنوات	الدولار الأمريكي	للبنك المركزي الحق في تعديل سعر الصرف
كنتس ونيفس	32 سنة	الدولار الأمريكي	عضو في ECCB
لآسيا	32 سنة	الدولار الأمريكي	عضو في ECCB
فينست و غريناديز	32 سنة	الدولار الأمريكي	عضو في ECCB

Source: Enoch, Charles and Anne Marie Guldi , Are Currency Boards a Cure for all Monetary Problems ? Finance and development, December 1998, volumes 35.

وبالمقابل فإن هنالك تكلفة معينة يتحملها اقتصاد الدولة التي تقرر السير في ترتيبات مجالس النقد (ماري آن، و شارلز، 1998) وتتمثل هذه التكلفة بما يلي :

1. إن النتائج المتوقعة من مجالس النقد تتمثل في خفض معدلات التضخم وخفض معدلات الفائدة، ولكن إذا كانت الدولة تعاني من الضعف في نظامها المصرفي أو تعاني من كثرة الصدمات التي تواجهها، فإن مجلس النقد قد لا يكون له أي تأثير يذكر على معدلات التضخم والفائدة.

مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(B)----- (1299)

عزمي وصفي عوض

2. إن قدرة السلطات النقدية في ظل ترتيبات مجالس النقد كمقرض أخير محدودة للغاية، وللتغلب على هذا الوضع تلجأ بعض السلطات النقدية إلى الاعتماد على بند المدخرات الطارئة لتوفير السيولة للبنوك التي تعاني من بعض المشاكل السيولة، ومن الملاحظ أن بند المدخرات الطارئ يتم تحييده في ظل المجالس النقدية.
3. إن فقدان الدولة لقدرتها على استخدام بعض الأدوات الخاصة بتحفيز الاقتصاد (تفقد قدرتها على تعديل سعر الفائدة المحلية أو سعر الصرف) وبدلاً من ذلك تلجأ الدولة إلى تحفيز الاقتصاد من خلال الأجور والأسعار ذات النتائج البطيئة على الاقتصاد.

ثانياً: عملية الإصدار والتغطية النقدية

إن عملية إصدار النقد أياً كان نوعه ما هو في الواقع إلا تعبيراً عن القدرة على تحويل بعض الأصول إلى وحدات نقد (أدوات تداول ودفع)، وتتنحصر عملية الإصدار بوجهين (حداد، و هذلول، 2005):

1. الحصول على أصول حقيقة أو شبه نقدية تمثل جميعها إلزاماً من قبل المؤسسات والأفراد والشركات أو كل من يحوز عليها لصالح السلطة النقدية (البنك المركزي)، فنكون هذه الأصول ما يسمى بغطاء الإصدار، كما تعبر في نفس الوقت عن قدرات الاقتصاد الوطني وإمكانياته، وهذه الأصول قد تتنوع أما على شكل عملات أجنبية أو ذهب أو سندات.
2. أوراق النقد المصدرة عبارة عن التزامات السلطات النقدية (البنك المركزي) اتجاه المؤسسات والأفراد والشركات أو اتجاه كل حائز لهذه الوحدات النقدية المصدرة، ولذلك فهي تعتبر خصوماً على البنك المركزي وتعبر في الوقت ذاته عن إمكانيات التداول اللازمة للاقتصاد الوطني.

ومن الملاحظ أن تعادل الإمكانيات النقدية (الأصول) مع وحدات النقود المتداولة (الخصوم) هي أساس كل عملية إصدار، والغاية منها تحقيق التوازن بين الإنتاج الحقيقي للاقتصاد وتداول هذا الإنتاج بواسطة وحدات النقد، إلا أن التوازن الذي يتحقق دائماً من الناحية الحسابية لا يعني بالضرورة التعادل الحقيقي بين قدرات الإنتاج الوطني ووسائل الدفع النقدية (حداد، و هذلول، 2005)، فقد لا يكفي الذهب أو العملات الأجنبية كأصول

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني
لمواجهة عمليات المبادلات الخارجية أو تغطية احتياجات التداول المحلي، فتتمثل الأصول
عند ذلك في أدونات الخزينة وهي الوسيلة الأكثر أهمية في الاقتصاد المعاصر لتغطية
الإصدار (لندرة الذهب والعملات الأجنبية الصعبة)، وهي عملية من شأنها خلق النقود
لحساب الدولة ولفائدتها، وتأمين السيولة النقدية لتسديد ما على الحكومة من إلتزامات مالية
مقابل أدونات خزينة صادرة عن البنك المركزي.

فإذا كان الهدف الأساسي لعملية الإصدار هو المحافظة على قيمة النقود، فلا بد من
ربط كمية النقود المصدرة بحاجة المعاملات وقدرة الجهاز الإنتاجي لأجل استقرار وثبات
الأسعار والمحافظة على القوة الشرائية للعملة المحلية وعلى حقوق الحائزين للوحدات
النقدية.

وإذا كان إصدار النقد من اختصاص السلطات النقدية باعتبارها صاحبة السلطة
والمسؤولية بالإشراف على القطاع المصرفي وعلى حجم الائتمان، فإن الحكومة عادة ما
تضع عدة قيود على عملية الإصدار بحيث تضمن عدم الإفراط في الكميات المصدرة
وبالتالي اختلال التوازن بين العرض والطلب (حداد، و هذلول، ص 82، 2005)، ويمكن
القول أن معظم الدول الآن تستخدم طرق إصدار متشابهة، أما تاريخياً فقد اختلفت طرق
الإصدار تبعاً للصعوبات التي كانت تظهر نتيجة لتطبيق تلك الطرق، ومن أهم نظم
الإصدار تاريخياً التالي (حداد، و هذلول، ص 82، 83، 84، 2005):

1. نظام الغطاء الذهبي الكامل :

يقوم هذا النظام على تغطية الإصدار النقدي بغطاء كامل من الذهب 100%، وهذا
النظام سابق لنشوء البنوك المركزية

2. نظام التغطية الجزئي :

يقوم هذا النظام على تغطية الإصدار النقدي بنسبة من السندات الحكومية وتغطية
الإصدار الإضافي للنقد من الذهب، وقد اتبعت هذه الطريقة في إنجلترا عام 1844 وحتى
العام 1928، حين قررت بريطانيا إدخال بعض المرونة على النظام وذلك من خلال
إصدار كميات إضافية من النقد دون الحاجة إلى تغطيتها بالذهب.

3. نظام التغطية النسبي :

عزمي وصفي عوض -----

يقوم هذا النظام على تغطية الإصدار النقدي بنسبة ثابتة من الاحتياطي الذهبي وتغطية أي إضافة جديدة من النقد بموجودات أخرى مثل السندات والأذونات الحكومية والكمبيالات، وبالرغم من أن معظم البنوك المركزية في العالم قد اتبعت هذا النظام إلا أنه لم يدم طويلا حيث تخلت عنه معظم الدول خلال الكساد العالمي.

4. نظام التغطية القانونية:

يقوم هذا النظام على وضع حد أقصى من كمية الإصدار بموجب قانون يتم إقراره من السلطة التشريعية ودون الاحتفاظ برصيد من الذهب، وبالرغم من السيطرة الواضحة للمشرع على كمية الإصدار والتوسع الائتماني دون غطاء ذهبي، إلا أنها فشلت في التكيف مع المتطلبات الاقتصادية ومن ناحيتين : الأولى أن القانون يحتاج لفترة زمنية لإقرار أي تعديلات عليه وإن هذه الفترة قد تطول بحيث يتعاضد الضرر الناجم عن زيادة المعروض النقدي أو نقصانه، والناحية الثانية أن المشرع قد يزيد أو يخفض من كمية النقد تماشيا مع توجهات سياسية لا تخدم بالضرورة الحالة الاقتصادية.

5. نظام الإصدار الحر:

يقوم هذا النظام على خضوع حجم الإصدار إلى تقديرات السلطات النقدية استجابة للتغيرات الاقتصادية، دون تحديد نوع معين من الموجودات الواجب استخدامها كغطاء للنقد المصدر، وقد حقق هذا النظام أقصى درجات المرونة لنظام الإصدار، وقد ساعد في المرونة اشتراط السلطات النقدية لنسبة من الاحتياطي القانوني على الودائع لدى المصارف باعتبار أن هذه الودائع جزءا من أي غطاء نقدي جديد. ويأخذ العديد من الدول بهذا النظام في الوقت الحاضر لأنه يتماشى مع المسؤوليات الملقاة على عاتق السلطات النقدية في توجيه النقد والائتمان بما يتفق ويتمشى مع أهداف السياسات الاقتصادية للدولة (حداد اكرم و هذلول مشهور، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، دار الأوائل للنشر 2005)

إن المتمعن بدراسة انظمه الإصدار النقدي يرى من الاستقراء التاريخي لها أنها كانت تميل نحو إعطاء المصارف المركزية حرية أكبر في الإصدار، فبعد أن كان النظام الذهبي الكامل سائد أصبح النظام الحر هو السائد وإن هذه الحرية في الإصدار مسئولة بالحاجات الاقتصادية وأن انخفاض أو ارتفاع عملة بعض الدول أو تعرضها لمشاكل (1302) ----- مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد (B1)

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني
ماليه كانت نتيجة تدخل وفرض سيطرة الحكومات على أعمال المصارف المركزية.

ثالثاً: ترتيبات عمل مجالس النقد

إن تطبيق ترتيبات مجالس النقد تعتمد على بعض المقومات التي يجب أن تتوفر حتى تصدر العملة في بيئة ومناخ مناسب يؤهلها للقيام بوظائفها (كوبيكا، ريتشارد، 1999)، واهم هذه المقومات تطوير إنتاجية الاقتصاد ووجود قطاع مالي قوي وسليم وتطوير الأدوات المالية والنقدية وتقوية أنظمة الرقابة على الائتمان المصرفي، وان يكون هناك تنسيقاً بين السياسات المالية والنقدية، وتعتمد أيضاً على مدى فاعلية ووضوح التشريعات المالية واستقلالية عمل السلطات النقدية، وعلى الصعيد الفلسطيني، فبالإضافة إلى المقومات أعلاه، فإن أحد أهم مقومات إصدار العملة الوطنية يتمثل في زوال الاحتلال الصهيوني الغاشم والمسيطر على مقدرات الشعب الفلسطيني وتجسيد الوحدة الوطنية.

ومن أدبيات عمل مجالس النقد أن تقوم السلطات النقدية بوضع نظام يستند إلى المعايير التالية:

- معيار اختيار عملة الربط.
- معيار اختيار معدل الربط.
- معيار اختيار نظام سعر الصرف.

(Kopcke, Richard, Currency Boards, once and future monetary regimes, a Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov, 1999).

وفيما يلي توضيح للمعايير أعلاه :

أ. معيار اختيار عملة الربط:

إن المعيار الواضح والجلي الذي يجب استخدامه عند اختيار عملة الربط يتضمن ثباتها وقوتها وعالمية تداولها، وهي قاعدة لا يمكن الجدل فيها، ويتوفر خياران لعملية الربط، حيث يتمثل الخيار الأول في قيام الدولة بربط عملتها المحلية بعملة أجنبية واحدة تتميز بالثبات والاستقرار أخذه بالاعتبار حجم التدفقات التجارية الحالية والمستقبلية والعلاقات الاقتصادية مع الدولة التي تريد ربط عملتها بها، وهذا الخيار يكون صعباً في بعض الأحيان في حالة أن الدولة التي تريد ربط عملتها لا تكون الشريك الأساسي

عزمي وصفي عوض

بالتجارة مع الدولة الأجنبية (دولة الربط)، والخيار الثاني يتمثل في قيام الدولة بربط عملتها المحلية بسلة عملات لعدة دول، والخيار النظري هو ربط عملة الدولة بسلة عملات، ولكن عملياً فجميع الدول التي طبقت ترتيبات نظام مجلس النقد قد اختارت عملة واحدة للربط (كوبىكا، ريتشارد، 1999)، والخيارات والبدائل المتاحة للسلطة النقدية الفلسطينية هي:

الخيار الأول: الربط بعملة واحدة والبدائل هي:

1. الشيكال الإسرائيلي: بصفته عملة أكبر شريك تجاري للسلطة الفلسطينية وهذا البديل مرفوض سياسياً وسيادياً
2. الدينار الأردني: بصفته أحد الشركاء التجاريين لفلسطين إضافة إلى وجود احتياطات كبيرة بالدينار الأردني على مستوى الودائع المصرفية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.
3. اليورو الأوروبي: بصفته أحد الشركاء التجاريين لفلسطين، إضافة إلى وجود احتياطات باليورو الأوروبي.
4. الدولار الأمريكي: يرى البعض من اقتصادي النقد أن الدولار هو عملة الربط الأنسب لفلسطين، وترجح وجهة النظر هذه للأسباب التالية:
 - أ. يشكل الدولار النسبة الكبرى من الاحتياطات الدولية (60% من الاحتياطات الدولية).
 - ب. يستخدم الدولار بنسبة كبيرة كعملة إيداع في فلسطين وبالتالي فإن ربط العملة الوطنية بالدولار بعلاقة ثابتة سيلعب دوراً هاماً في كسب ثقة المواطنين بالعملة الوطنية.

ت. إن معظم الدول التي تربط عملتها بعملة واحدة تستخدم الدولار كعملة ربط.

الخيار الثاني: الربط بسلة عملات أجنبية تتمتع بالاستقرار والقوة، وهذا الخيار قد يبدو غير مناسب لدى بعض اقتصادي النقد على الأقل في المراحل الأولى لعملية إصدار النقد للحالة الفلسطينية، فقد قدمت عدة وارق عمل في مؤتمر ملاح النظام النقدي الفلسطيني والذي عقد في القاهرة في العام 1999 حضره كبار خبراء الاقتصاد النقدي في العالم أمثال ديزنبري وكويل هيرمانز وأن ماري وديفيد ميز وآخرين من العرب والفلسطينيين مثل معين رجب وفؤاد بسيسو وعلى شاهين وجاسم المناعي وحسن محمد

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني
اسماعيل ونصر عبد الكريم، وقد اقترح البعض منهم أن يكون الدولار أو اليورو عملة
الربط.

ب. معيار اختيار معدل الربط

بافتراض انه تم اختيار الدولار كعملة ربط على الأقل في المراحل الأولى للإصدار،
فان العديد من البدائل المطروحة لاختيار معدل الربط للعملة الوطنية يكون مثلا : لكل
وحدة نقد فلسطينية (دينار فلسطيني) يساوي 1 دولار أو كل دينار فلسطيني يساوي 1.5
دولار مثل الدينار الأردني أو كل 3.5 دينار فلسطيني يساوي 1 دولار مثل الشيكيل
الإسرائيلي والدرهم الإماراتي والريال السعودي، وهناك العديد من وجهات النظر والبدائل
الأخرى المختلفة حول معدل الربط، وقد افترضت هذه الدراسة أن يكون معدل الربط هو
لكل 1 دينار فلسطيني يساوي 1 دولار، حيث تعود المجتمع الفلسطيني على استخدام
الشيكيل الإسرائيلي كعملة تداول رئيسية، وعند إحلال العملة الوطنية الفلسطينية، فان الأثر
النفسي لدى الأفراد لن يتغير كثيرا بإصدار العملة الوطنية وستكون العملة مقياس
للقيمة مقاربا لما هو معمول به، ولتوضيح ذلك، نفترض أن متوسط دخل الفرد 3500
شيكيل شهريا، أي ما يعادل 1000 دولار، فإذا كان معدل الربط لكل 1 دينار فلسطيني
يساوي 1 دولار، فان متوسط دخل الفرد في هذه الحالة يساوي 1000 دينار فلسطيني.

ت. معيار اختيار نظام سعر الصرف

إن سعر الصرف كأداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم يلعب دورا
بارزا في القدرة الاقتصادية التنافسية، وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات ومعدلات
التضخم والنمو الحقيقي (كوبيكا، ريتشارد، 1999)، حيث تؤثر سياسة سعر الصرف على
هيكل الأسعار النسبية لدى البلد بالعملة المحلية بين السلع المتاجر بها دوليا والسلع المنتجة
للسوق المحلي، واستنادا إلى ذلك فان نظام ومستوى سعر الصرف يؤثران تأثيرا واسع
النطاق على الحوافز السعرية وعلى الاقتصاد بأكمله.

لقد تطور نظام سعر الصرف في اتجاهين مختلفين منذ انهيار نظام برتون وودز في
العام 1971، حيث اتسم الاتجاه الأول بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف ضمن
تكتلات إقليمية كما في البلدان الأوروبية واتسم الاتجاه الآخر بالمرونة بين العملات
الرئيسية.

عزمي وصفي عوض

إن عملية المفاضلة بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن غير ممكنة (ميز، ديفيد، 1999)، وبشكل عام تركز المفاضلة على عدد من العوامل التي تتمثل بالأهداف الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها مصممو السياسات النقدية والاقتصادية إضافة إلى سماته الهيكلية كتنوع الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد وحرية تدفق رؤوس الأموال والأجور واستقرار الأسعار، لذلك فإن أي تغيير في الأهداف أو في هيكلية الاقتصاد يستدعي التغيير في نظام الصرف لإختيار الأنسب والأمثل للاقتصاد الوطني، وبالتالي ليس سعر الصرف الثابت الدائم أو المرونة التامة هي الصيغة الأمثل لنظام سعر الصرف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ يوجد درجة وسط من المرونة أكثر احتمالاً في تحقيق الاستقرار وإن كانت الترتيبات المرنة لأسعار الصرف هي الصيغ الأكثر شيوعاً في البلدان النامية، وتصنف نظم الصرف المطبقة عملياً في نمطين رئيسيين يشتمل كل منهما على عدد من الصيغ هما:

أ. أنظمة سعر الصرف الثابتة:

• الربط بعملة واحدة :

تقوم بعض الدول بتنشيط سعر صرف عملتها بعملة رئيسية تتصف بالثبات والقوة دون تعديلات، إلا في حالات نادرة قد يتغير فيها سعر الصرف ولكن بمعدل محدد ومعروف وضمن برنامج تعديلات مسبق مقابل عملة المثبت، ومن مزايا هذا النظام الأتي (Mayes introducing a new currency with a currency board, 1999 David,):

1. قد يؤدي نظام الربط بين عملة بلد وبلد آخر إلى تسهيل التجارة بين هذين البلدين، والنمط الشائع إن يقوم بلد نامي بربط عملته بالشريك التجاري الرئيسي له.
2. يمكن أن تتعزز الثقة في عملة البلد النامي إذا كان بلد عملة الربط يعتبر بلداً ينتهج سياسات اقتصادية تشجع استقرار الأسعار، وفي هذه الحالة سيتعين على البلد الرابط أن يتبع سياسات تحافظ على استقرار الأسعار من أجل الحفاظ على مستوى الربط.
3. الحفاظ على سعر صرف ثابت هو الأكثر فاعلية في تحقيق استقرار الناتج الحقيقي إذا تعرض الاقتصاد إلى صدمة نقدية وكان مصدرها محلي، وبمعنى أوضح إذا كان الاقتصاد مفتوحاً وكانت مصدر الصدمة النقدية محلياً فإن ثبات سعر الصرف سوف

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني

يساعد على تحويل الصدمة إلى الخارج.

4. في ظل تمتع البلد بدرجة عالية من حرية حركة رأس المال، وتعرض الاقتصاد إلى صدمة محلية نقدية، فإن سعر الصرف الثابت هو النظام الأنسب في استقرار الناتج القومي المحلي لأنه يحد من تغير أسعار الفائدة المحلية التي تخل بالاستقرار.

عيوب الربط بعملة واحدة :

يتمثل العبء الرئيسي في أسلوب الربط بعملة واحدة أن حركة سعر صرف عملة الربط إزاء عملات البلاد الأخرى قد تتدخل في أهداف السياسة المحلية للبلاد الرابط، فلا يمكن إلى حد ما تجنب تأثيرات تقلبات صرف العملات الأخرى (ميز، ديفيد، 1999)، أيضاً وفي ظل ضعف أداء الصادرات وعدم مرونتها واستجابتها للتخفيض الحكومي لسعر العملة سيكون هناك استنزاف لاحتياطيات الدولة، وربما يتعرض سعر صرف العملة للتقلبات أمام العملات الأخرى بشكل حاد مما قد يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.

• الربط بسلة عملات :

تقوم بعض الدول بتثبيت عملاتها بسلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، ومن مزايا هذا النظام انه يمنح البلد الرابط بسلة عملات على تجنب التقلبات الكبيرة في سعر صرفه بشكل عام إزاء عدد من عملات الشركاء الرئيسيين وبالتالي تزداد قدرته على تحقيق استقرار سعر الصرف، ويمكن القول بشكل عام أن تغيرات أسعار صرف عملات البلاد الصناعية إزاء البلدان النامية يؤثر على أسعار واردات تلك البلدان النامية بالعملة المحلية، وعن طريق وزن التغيرات في أسعار صرف عملات البلاد الموردة بأوزان نصيبها من واردات البلدان النامية يقل اثر أي حركات سعرية ثنائية على مؤشر أسعار الواردات والعملة المحلية (ميز، ديفيد، 1999)، وهكذا فإن الربط بسلة عملات يتحدد تكوينها بفعل أنصبة التوريد مما يمكن البلد النامي من تجنب بعض تقلبات أسعار الواردات.

عيوب الربط بسلة عملات:

1. يوجد مصاعب فنية في تنفيذ الربط بسلة عملات، لان الربط ينطوي عموماً على تغيير السعر يومياً إزاء كل البلاد الصناعية.
 2. لا يجد المستثمرين الأجانب أسلوب الربط بسلة عملات جذاباً لأنه قد يؤدي إلى زيادة
- مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(B)----- (1307)

عزمي وصفي عوض -----
مستوى عدم التأكد من القيمة المستقبلية لعملية البلد الرابط، حيث أن ذلك يعكس احتمال أن يكون الربط بالسلة بالمقارنة بعملية واحدة أكثر انفتاحاً للمناورة خاصة لو لم تنتشر تفاصيل تكوين سلة العملات.

ب. أنظمة سعر الصرف المرنة :

يركز مؤيدو نظام الصرف المرن على الخواص العازلة له في وجه الصدمات النقدية الخارجية، فالأسعار المحلية يمكن تحقيق استقرارها في ظل تحركات الأسعار الأجنبية من خلال تعديل أسعار صرفها (ميز، ديفيد، 1999)، ولذلك عندما تكون الصدمات الخارجية مهمة فإن المرونة في سعر الصرف يكون مرغوباً، كذلك فإذا كان مصدر الصدمات من الخارج أو من سوق السلع المحلي، يجب تعديل سعر الصرف لتحقيق الاستقرار في الناتج الحقيقي.

وتعتبر أنظمة الصرف مرنة لقابليتها للتعديل وفق الأسس التالية (ميز، ديفيد، 1999):

• المؤشرات الاقتصادية :

حيث تقوم بعض الدول التي تتبع النظام المرن في سعر الصرف بتعديل أسعار صرف عملتها تلقائياً استناداً إلى المؤشرات الاقتصادية المختارة.

• التعويم المدار :

بعض الدول تعدل أسعار صرف عملتها بتواتر على أساس تقدير وضع الاحتياطات وميزان المدفوعات.

• التعويم المستقل :

بعض الدول تسمح لقوى السوق أن تحدد أسعار صرف العملات، الأمر الذي يحقق التوازن في سعر الصرف، حيث يتحرك سعر الصرف بحرية إزاء التغيرات في العرض والطلب على العملة المحلية مما يسمح بان تتبع البلد سياسة نقدية مستقلة، حيث يساعد النظام النقدي في مواجهة الصدمات الخارجية، ويشترط لإتباع هذه السياسة أن يتميز سوق الصرف الأجنبي بالكفاءة والمرونة في التجارة وتدفقات رأس المال، ومن مزايا هذا النظام الأتي (ميز، ديفيد، 1999):

1. يؤدي التعويم المستقل إلى زيادة قابلية سعر الصرف للتكيف باستمرار مع تغيرات

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني
وتحولات العرض والطلب الخارجي، مما يؤدي إلى تجنب صعوبة تقرير المستوى
الملائم لسعر الصرف، وهي الصعوبة المتضمنة في أسلوب الربط الثابت أو الربط
بسلة عملات.

2. سعر الصرف المعوم يوازن الطلب على النقد الأجنبي مع عرضه عن طريق تغيير
مستوى الاحتياطي، لأن القاعدة النقدية لا تتأثر بتدفقات النقد الأجنبي في نظام
سعر الصرف المعوم، وفي هذه الحالة للبلد حرية انتهاج سياسة نقدية دون أن يتعين
عليها القلق حول الآثار التي تنعكس على ميزان المدفوعات، لذلك فإن الاختلالات
الخارجية تنعكس في حركات سعر الصرف إذا كان النظام معوماً بدلاً من أن تنعكس
في حركات الاحتياطي لما لها من انعكاسات نقدية في حالة نظام الصرف الثابت.
3. نظام السعر المعوم يسمح للسلطات النقدية بإتباع سياسة نقدية مستقلة مبنية على هدف
الوصول إلى معدل نمو في عرض النقد أو لمستوى محدد من التضخم، ويعمل
سعر الصرف اتوماتيكياً في تنظيم التغيرات في الطلب والعرض على العملة المحلية.
4. إتباع نظام سعر الصرف المعوم يمكن السلطات النقدية من استخدام وترتيب أدواتها
للسيطرة على عرض النقد بصورة أكثر فاعلية ونشاط من إتباع سعر صرف ثابت.

الوضع الأمثل لسعر الصرف وعملة الربط في ظل مجلس نقد فلسطيني

بموجب الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها فلسطين، وإذا ما تم اتخاذ قرار
حول إصدار العملة الوطنية ضمن مجلس نقد فلسطيني نظراً لخصائص الاقتصاد
الفلسطيني كإقتصاد صغير ومفتوح على العالم، فإن الخيار الأمثل في المراحل الأولى هو
إتباع سياسة سعر صرف ثابت على أن تكون عملة الربط بالدولار الأمريكي أو اليورو
الأوروبي (كوبيكا، ريتشارد، 1999) للأسباب التالية :

1. إن هذا الأسلوب يعزز الثقة بالعملة الوطنية من قبل المواطنين الفلسطينيين كونها
مربوطة بعملة قوية كالدولار أو اليورو، وبالتالي يدفع السلطات النقدية إلى إتباع
سياسات تحافظ على استقرار الأسعار من أجل الحفاظ على مستوى الربط وفي نفس
الوقت إتباع سياسات اقتصادية كلية تتسق مع الاستقرار المحلي.
2. إذا ما تم الوصول إلى حل نهائي (الفكرة السائدة هي أن فلسطين تتجه نحو الاقتصاد
الحر والانفتاح وحرية حركة رأس المال) فإتباع سياسة سعر صرف ثابت هي الأكثر

عزمي وصفي عوض

فاعلية في تحقيق استقرار الناتج المحلي إذا ما تعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى صدمة نقدية محلية كون سعر الصرف الثابت في هذه الحالة يساعد في تحويل الصدمة إلى الخارج ويحد من تغير أسعار الفائدة المحلية التي تخل بالاستقرار النقدي.

3. إن إتباع سياسة سعر صرف ثابتة تخفض من درجة التأكد المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، ولذلك فإن تدفقات رأس المال المرتبطة بالاستثمار في فلسطين تتأثر بشكل ايجابي باستقرار سعر الصرف.

4. ان الدول الصغيرة والمنفتحة مثل فلسطين لا يوصى لها بنظام سعر الصرف المرن لان تدخل السياسة النقدية لن يمكن الدولة من المحافظة على اسعار فائدة محلية في مستويات تختلف عن الاسعار العالمية، كما ان نظام سعر الصرف المرن لا مبرر له في المدى القصير والمتوسط الا في حالة عدم وجود احتياطي لدعم العملة الجديدة.

رابعا: القاعدة القانونية والتشريعية للإصدار في ظل خيار مجلس النقد

إن القاعدة القانونية والتشريعية تعتبر ضرورية وأساسية، لأن ترتيبات نظام مجلس النقد تستمد مصداقيتها من التغيرات المطلوبة في التشريعات المصرفية، ففي بعض الأحيان تكون قوانين مجلس النقد غير متماثلة مما يتيح الفرصة للبنك المركزي(سلطة النقد) تغيير سعر الصرف ولكن ذلك يتطلب إجراء قانوني وتشريعي قبل التغيير.

وتحتاج عملية إصدار العملة الوطنية الفلسطينية ضمن مجلس نقد إلى ترتيبات وإجراءات تحضيرية متعددة، ومن أبرزها إنشاء دائرة لإصدار النقد وتحديد أهدافها والأقسام التي تتألف منها واللجان التابعة لها. بحيث يتضمن استصدار التشريعات التالية (Marie, Anne, 1999):

1. اسم العملة، وفئاتها ونظام تداولها والأقسام الخاصة بالتزييف والتزوير والإلغاء والحد الأقصى للمبادلة بالعملة المعدنية، والضابطة القضائية لمتابعة مدى تنفيذ التعليمات من جانب المؤسسات المسموح لها بالتعامل في النقد.
2. تفويض مجلس النقد بمسؤولية حق امتياز إصدار أوراق النقد والعملة المعدنية و استحداث فئات النقد وإلغائها، سواء من البنكنوت أو النقد المعدني.
3. أن يكون لمجلس النقد ما يلي:

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني

أ. حق امتياز تحديد المواصفات الفنية للعملة بفئاتها المختلفة الورقية والمعدنية.

ب. مسؤولية استحداث فئات النقد وإلغائها سواء من البنكنوت أو النقد المعدني.

ت. تحديد كيفية عرض النقد المصدر وغطاؤه.

4. أن تحول الأرباح الناتجة عن إصدار النقد لتكوين الاحتياطيات.

5. الجوانب الفنية و اللوجستية :

ومن بين الاعتبارات الهامة عند إصدار العملة الجديدة هو تجنب فرض استبدال العملة القديمة بالعملة الجديدة على المواطنين، لأن ذلك سوف يهدم ثقة الجمهور بالعملية ويؤدي إلى تآكل الطلب على العملة الجديدة، ولذلك سوف يكون من الضروري أن يتم التأكيد على أنه عند إصدار العملة الجديدة لن يتم منع الجمهور من التعامل بالعملات الثلاث الأخرى الموجودة في التداول حالياً، حتى ولو أصبحت العملة الجديدة هي العملة القانونية الوحيدة في عملية أداء أغراض محددة مثل الإنفاق الحكومي والمدفوعات الضريبية، وسوف يكون من الضروري أيضاً التأكيد على أن الشيكال الإسرائيلي والدينار الأردني والدولار الأمريكي سوف تستمر كعملات يمكن للمواطنين تداولها في معاملاتهم اليومية و إبرام العقود و الإدخارات المالية.(سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة 1999)

إن المطلب الرئيسي من عملية الإعداد التقني و اللوجستي هي الشفافية، حيث أن المواطنين يجب أن يكونوا متأكدين بأنهم لن يخسروا ثرواتهم المالية نتيجة لإصدار العملة الجديدة، وهذا يتحقق فقط في ظل توفر شرط الشفافية الكاملة. لذلك يجب أن تكون الطريقة التي يتم فيها طرح العملة الجديدة في التداول سهلة وبسيطة قدر الإمكان.

ولكي يتم تقليل التكاليف وتعزيز الشفافية فإن أي آلية أو تقنية يتم استخدامها خلال الفترة التي يتم فيها طرح العملة الجديدة في التداول يجب أن تكون بسيطة و صريحة بحيث لا يتم تطبيق أي نوع من المحاباة لأي مجموعة. وبهذا الخصوص أيضاً، يجب إعلام الجمهور بشكل كامل بالتغيرات التي سوف يتم إحداثها عند طرح العملة الجديدة، وهذا يتطلب تنظيم حملة إعلامية ضخمة.

خامساً: تحديد عرض النقد وعائد الإصدار والاحتياطيات في فلسطين

5.1 تقديرات عرض النقد في فلسطين

يعتبر تقدير عرض النقد في فلسطين من الأمور المعقدة نظراً لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، وعدم توفر أية بيانات إحصائية سابقة حول عرض النقد يمكن الاستناد إليها أو الاسترشاد بها، الأمر الذي يزيد من صعوبة عملية التقدير، ويتكون عرض النقد بالمفهوم الضيق (حداد، و هذلول، 2005) من الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي Demand Deposit (DD) والنقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (لدى الجمهور) Currency in circulation (CC)، ونظراً لعدم توفر بيانات حول عرض النقد في فلسطين، باستثناء تلك المتعلقة بالودائع الجارية (DD) التي تشكل جزءاً من عرض النقد، في حين أن الجزء الآخر المتعلق بالنقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (CC) لا تتوفر عنه أية بيانات فعلية، فإن أنسب طريقة لتقدير كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (لدى الجمهور) تكون من خلال إجراء مسح ميداني (Survey) فعلي.

وحيث أن الطريقة المباشرة لتقدير كمية النقد المتداول (CC) المتمثل في المسح الميداني غير متاح في الوقت الراهن لما تحتاج إليه من مجهود وطاقت من المتخصصين وتكلفة مرتفعة، فقد تم الاستعاضة عنه بطريقة غير مباشرة في عملية التقدير، وتتمثل هذه الطريقة في محاولة تقدير كمية النقد المتداول في فلسطين بكمية النقد المتداول في الأردن استناداً إلى درجة التشابه مع الأردن في خصائصه الاقتصادية والاجتماعية مع الوضع الفلسطيني (سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 1999). وعليه فإن ما يمكن عمله هو تقدير عرض النقد في فلسطين وفقاً للسيناريوهات التالية :

السيناريو الأول:

لإيجاد كمية النقد المتداول في فلسطين وبالتالي تقدير عرض النقد سوف نقوم باستخدام نسبة النقد المتداول إلى الودائع تحت الطلب في الأردن مقومة بالدولار وضرب الناتج في الودائع الجارية في فلسطين وفقاً للمعادلة التالية :

$$CC_{pal} = DD_{pal} * (CC/ DD)_{Jor}$$

حيث أن:

CC_{pal} (Currency in Circulation) = كمية النقد المتداول في فلسطين خارج الجهاز المصرفي.

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني

$DD_{pal} = \text{Demand Deposit}$ = كمية الودائع الجارية في فلسطين بجميع العملات مقومة بالدولار الأمريكي.

= نسبة النقد المتداول / الودائع الجارية في الأردن $(CC/DD)_{Jor}$

ويظهر الجدول التالي النتائج الرئيسية لكمية النقد المتداول المقدر خارج الجهاز المصرفي وبالتالي تقديرات عرض النقد استنادا إلى السيناريو الأول:

$$CC_{pal} = DD_{pal} * (CC/DD)_{Jor}$$

$$M1_{pal} = CC_{pal} + DD_{pal}$$

جدول رقم (2): تقديرات عرض النقد باستخدام نسبة النقد المتداول / الودائع تحت الطلب

(مليون دولار)

السنة	(1) النقد المتداول في الأردن (\$) CC	(2) الودائع الجارية في الأردن (\$) DD	(3) نسبة النقد المتداول الودائع في الأردن CC/DD	(4) الودائع الجارية في فلسطين DD	(5) تقديرات النقد المتداول في فلسطين CC (\$)	(6) تقديرات عرض النقد في فلسطين M1(\$)
2005	2367	3434	0.689	1551	1069.0	2620.0
2006	2896	3627	0.798	1403	2011	2523
2007	3102	3800	0.816	1792	1462.8	3254.8
2008	3805	4154	0.915	1803	1650	3453
2009	3827	4800	0.797	2139	1705	3844

(المصدر : البنك المركزي الاردني، وسلطة النقد الفلسطينية، التقارير السنوية 2005-2009)

وعليه فقد بلغت نسبة النقد المتداول إلى الودائع الجارية في الأردن في العام 2009 حوالي 0.797، وبتطبيق هذه النسبة على فلسطين للعام 2009 فإن كمية عرض النقد (M1) تساوي النقد المتداول مضافا إليه الودائع الجارية.

النقد المتداول CC = الودائع الجارية في فلسطين * نسبة النقد المتداول إلى الودائع الجارية في الأردن

عرض النقد M1 = النقد المتداول CC + الودائع تحت الطلب DD

النقد المتداول CC = $DD_{pal} * (CC/DD)_{Jor} = 2139$ (مليون دولار)

وعليه فإن تقدير عرض النقد M1 في فلسطين = 1705 + 2139 = 3844 مليون

مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(B) ----- (1313)

عزمي وصفي عوض

دولار

السيناريو الثاني:

لإيجاد كمية النقد المتداول في فلسطين وبالتالي تقدير عرض النقد سوف نقوم باستخدام نسبة النقد المتداول (CC) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الأردن مقوم بالدولار وضرب الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين

$$CC_{pal} = GDP_{pal} * (CC/GDP)_{Jor}$$

حيث أن :

$$GDP_{pal} = \text{الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين}$$
$$CC_{pal} = \text{كمية النقد المتداول في فلسطين خارج الجهاز المصرفي.}$$
$$(CC/GDP)_{Jor} = \text{نسبة النقد المتداول / الناتج المحلي الإجمالي في الأردن مقوم بالدولار.}$$

يظهر الجدول التالي النتائج الرئيسية لكمية النقد المتداول المقدر خارج الجهاز المصرفي وبالتالي تقديرات عرض النقد في فلسطين استنادا إلى السيناريو الثاني:

$$CC_{pal} = GDP_{pal} * (CC/GDP)_{Jor}$$

$$M1_{pal} = CC_{pal} + DD_{pal}$$

جدول رقم (3): تقديرات عرض النقد باستخدام نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي (مليون دولار)

السنة	النقد المتداول في الأردن (\$) CC	الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (\$) GDP	الناتج المحلي في الأردن GDP(\$)	نسبة النقد المتداول / الناتج المحلي في الأردن	الودائع الجارية في فلسطين DD (\$)	تقديرات النقد المتداول في فلسطين CC (\$)	تقديرات عرض النقد في فلسطين M1 (\$)
2005	2367	4559	12750	0.185	1551	843	2394
2006	2896	4615	15845	0.182	1403	840	2243
2007	3102	5204	17992	0.172	1792	895	2687
2008	3805	6486	23011	0.165	1803	1070	2873
2009	3827	6117	25450	0.150	2139	917	3056

(المصدر : البنك المركزي الاردني، وسلطة النقد الفلسطينية، التقارير السنوية 2005-2009)

وعلى فقد بلغت نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي في الأردن في العام 2009 حوالي 0.150، وبتطبيق هذه النسبة على فلسطين للعام 2009 فان كمية عرض النقد

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني

(M1) تساوي النقد المتداول مضافا إليه الودائع الجارية.

النقد المتداول CC = الناتج المحلي في فلسطين * نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي في الأردن

عرض النقد M1 = النقد المتداول CC + الودائع تحت الطلب DD

النقد المتداول CC = GDP paL (6117) * CC/GDP jor (0.150) = 917 مليون دولار

وعليه فإن تقديرات عرض النقد M1 في فلسطين = 917 + 2139 = 3056 مليون دولار.

السيناريو الثالث:

أوصت إحدى الدراسات التي أجريت سابقا (البنك المركزي المصري) بأن تقدير كمية النقد المتداول لدى المواطنين خارج الجهاز المصرفي (CC) بنسبة 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ارتكز في هذا التقدير على متوسط نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية المجاورة والمتقاربة في الظروف وأنماط النشاط الاقتصادي، حيث وجد أن متوسط نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول المجاورة يعادل حوالي 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يضاف حوالي 10% من القيمة المقدرة كاحتياطي استراتيجي.

وحيث أن هذه الطريقة في التقدير لها إطار علمي يمكن الاستناد والرجوع إليها في التوثيق، فسيتم البناء عليها في تقدير كمية النقد المتداول ومن ثم عرض النقد في فلسطين، وذلك على النحو التالي:

(المصدر: إسماعيل، حسن محمد. محددات إصدار عملة وطنية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة-1999)

جدول (4): تقديرات عرض النقد (M1) في فلسطين استنادا لمتوسط نسبة 12.5% من الناتج

المحلي الإجمالي مضافا إليه 10% كاحتياطي استراتيجي

السنة	الودائع الجارية في فلسطين DD	الناتج المحلي الإجمالي GDP	GDP*12.5%+10% احتياطي استراتيجي	عرض النقد MI
2005	1551	4559	1025.775	2577

عزمي وصفي عوض

2006	1403	6515	1465.875	2869
2007	1792	5204	1170.9	2963
2008	1803	6486	1459.35	3262
2009	2139	6117	1376.325	3515

(سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقارير السنوية 2005-2009)

وبتطبيق هذه النسبة على فلسطين للعام 2009 فإن قيمة عرض النقد (M1) تساوي النقد المتداول مضافاً إليه الودائع الجارية.

النقد المتداول CC = الناتج المحلي في فلسطين * (22.5%)

عرض النقد M1 = النقد المتداول CC + الودائع تحت الطلب DD

النقد المتداول CC = GDP 6117 * (22.5%) = 1376 مليون دولار

وعليه فإن تقديرات عرض النقد M1 في فلسطين يساوي 1376 + 2139 = 3515 مليون دولار.

ويظهر الجدول التالي مقارنه النتائج الرئيسية لكمية عرض النقد المقدر في فلسطين استناداً إلى السيناريوهات الثلاث:

جدول رقم (5): جدول تجميعي لمقارنة نتائج تقديرات عرض النقد (M1) في فلسطين

السنة	عرض النقد في فلسطين استناداً إلى السيناريو الثاني CC/GDP	عرض النقد في فلسطين استناداً إلى السيناريو الأول CC/DD	عرض النقد في فلسطين استناداً إلى السيناريو الثالث GDP * 22.5%
2009	3056	3844	3515

(1) تقديرات عرض النقد استناداً إلى مؤشر (النقد المتداول / الناتج المحلي الإجمالي) في الأردن.

$$CC_{pal} = GDP_{pal} * (CC/GDP)_{jor}$$

(2) تقديرات عرض النقد استناداً إلى مؤشر (النقد المتداول / الودائع الجارية) في الأردن.

$$CC_{pal} = DD_{pal} * (CC/DD)_{jor}$$

(3) تقديرات عرض النقد استناداً إلى نسبة 12.5% من الناتج المحلي وإضافة 10% من الاحتياطي الاستراتيجي.

ولتقريب الفجوة بين التقديرات الثلاث، وتطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر، فإن الدراسة ستأخذ

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني
بالمتوسط الحسابي للتقديرات الثلاثة بحيث يصبح تقديرات عرض النقد في فلسطين
3472 مليون دولار. (الدراسة اقتصر على تناول الأعوام من 2005-2009 لعدم صدور التقارير
السوية للعام 2010 حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة)

5.2 العائد على الإصدار (السنوي)

أن مفهوم العائد على الإصدار يعني المنافع المالية التي تحصل عليها الدولة جراء
إصدار عملتها (نصر، محمد، 1999)، أي أنها تجني دخل على أصولها التي تشتريها من
إصدار العملة، وبالمقابل تتحمل نفقات للمحافظة على قيمة العملة المصدرة، وعادة تكون
هذه النفقات أقل بكثير من الدخل، وكون أن الدولة تستخدم عملة دولة ثانية فإن عوائد
الإصدار (السنوي) تذهب للدولة صاحبة العملة، فكيف يمكن قياس العائد على الإصدار
؟ وما هي النسبة المثلث لهذا العائد ؟

إن نسبة السنيوريج بين الدول تختلف بوضوح، فالاختلاف في الأذواق والتكنولوجيا
بين الدول ينتج عنه اختلاف في النسبة المثلث للسنيوريج، بالإضافة إلى أن فاعلية الطرق
المختلفة لزيادة حصيلة الضرائب من الممكن أن تساعد في تكوين الفوارق العالمية في
نسب السنيوريج، وبالمقابل فإن حالة تطور النظام المصرفي تؤثر على النسبة المثلث
للسنيوريج (حشاد، نبيل، 1999).

ولتقدير قيمة السنيوريج الذي كان من الممكن أن تجنيه فلسطين لو كان لديها عملة
وطنية عن الفترة الواقعة بين 1996 - 2009، فقد قام العالم الاقتصادي فيشر في العام
1982 بتقدير قيمة السنيوريج لمجموعه من الدول النامية عن الفترة ما بين 1966-
1978، فوجد أن هذه النسبة تتراوح بين (0.0336 - 0.005) من الناتج المحلي
الإجمالي اختلافا حسب نسبة التضخم في كل دولة (Desenberry, James, foundation of a
Palestinian currency) First Palestine Banking Conference, Dec, 1998-Gaza، وب تطبيق هذه
النسب على فلسطين فإن قيمة السنيوريج المفقود خلال الفترة 1996 - 2009 تكون وفقا
للنتائج الظاهرة في الجدول التالي:

جدول رقم (6): تقديرات السنيوريج المفقود خلال الأعوام 1996-2009

السنة	GDP	GDP*(0.005)	GDP*(0.0336)	(0.0193) متوسط النسب
1996	3896	19.48	130.9056	75.1928
1997	4173	20.865	140.2128	80.5389
1998	4484	22.42	150.6624	86.5412
1999	4836	24.18	162.4896	93.3348
2000	4442	22.21	149.2512	85.7306
2001	4018	20.09	135.0048	77.5474
2002	3382	16.91	113.6352	65.2726
2003	3749	18.745	125.9664	72.3557
2004	4198	20.99	141.0528	81.0214
2005	4559	22.795	153.1824	87.9887
2006	6515	32.575	218.904	125.7395
2007	5204	26.02	174.8544	100.4372
2008	6484	32.42	217.8624	125.1412
2009	6117	30.585	205.5312	118.0581
المجموع		330	2219	1274

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن أدنى قيمة للسنيوريج المفقود خلال تلك الفترة بلغ 330 مليون دولار، وأعلى قيمة خلال نفس الفترة كانت 2219 مليون دولار أمريكي، أي أن قيمة السنيوريج المفقود تتراوح بين 330 - 2219 مليون دولار، أما في حالة اعتبار أن قيمة السنيوريج المفقود هو متوسط القيمة بين أدنى نسبة وأعلى نسبة فإن قيمة السنيوريج المفقود ستكون حوالي 1274 مليون دولار أمريكي، وإذا كان نسبة استخدام الشيك من بين العملات الثلاثة المتداولة يشكل 60%، فهذا يعني أن السلطة الوطنية لها استحقاق على (إسرائيل) (السنيوريج) جراء استخدام الشيك بالمتوسط بقيمة : 764.4 * 1274 = 60% مليون دولار خلال الفترة 1996-2009. أي سنويا ما يعادل 54.6 مليون دولار.

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني

5.3 الاحتياطات في فلسطين

يعتبر وضع فلسطين فيما يتعلق بالاحتياطات الدولية وضعاً متميزاً، حيث انه يتداول بثلاث عملات قابلة للتحويل، وعند إصدار العملة الوطنية فإنها ستحل محل هذه العملات بصورة تدريجية، والميزة في حالة وضع فلسطين هي إن العملات الثلاث التي يتم تداولها حالياً في فلسطين تعتبر عملات قابلة للتحويل، وعندما يتم إصدار العملة الوطنية، فإن السلطات النقدية المصدرة للنقد (سواء كانت بنك مركزي أو مجلس نقد) ستحصل على عملة أو أكثر من العملات المتداولة حالياً مقابل النقد الوطني الذي ستطرحه، و بالتالي فإن هذه العملات تعتبر بمثابة احتياطات تغطي النقد المصدر.

ولتوضيح ذلك نفترض أن السلطة النقدية أصدرت عملة وطنية بقيمة 100 مليون دولار، وطرحتها في الأسواق وحصلت في مقابل ذلك على دولارات (100 مليون دولار)، فإنه في هذه الحالة سيكون الغطاء للنقد المصدر 100% حيث أن الـ 100 مليون دولار التي ستحصل عليها السلطات النقدية بمثابة احتياطات رسمية، ونفس المثال السابق ينطبق على حالة استبدال العملة الوطنية المصدرة بالشيكال والدينار.

فإذا كان النظام الذي سيتبع هو ترتيبات مجلس نقد، وبفرض أن عملة الربط ستكون هي الدولار، فإنه وفي هذه الحالة يستلزم تحويل الاحتياطات من الشيكال والدينار إلى الدولار، وللقيام بذلك يلزم التنسيق بين السلطة النقدية في فلسطين والسلطات النقدية في الأردن و (إسرائيل).

إن الميزة التي يمتاز بها الوضع الفلسطيني تتمثل في أن العملات المتداولة تمثل الاحتياطات الرسمية لفلسطين، وحين تصدر السلطة النقدية الفلسطينية كمية معينة من النقود فإن ما ستحصل عليه من عملات أخرى مقابل العملة المصدرة سيكون هو الاحتياطات، وفي حالة إذا ما قررت السلطة النقدية إصدار النقد دفعة واحدة، فإن ما ستحصل عليه من العملات الثلاث المتداولة سيمثل الغطاء وبنسبة 100%.

أما بالنسبة للاحتياطات طبقاً لطريقة حسابها في دليل ميزان المدفوعات، حيث يعرف دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة 1993 والصادر عن صندوق النقد الدولي) الأصول الاحتياطية على أنها " الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات

عزمي وصفي عوض

النقدية والخاضعة لسيطرتها"، (صندوق النقد الدولي، الإحصائيات المالية الدولية، 1998) ويهدف التعريف إلى قصر الأصول الاحتياطية على تلك المتاحة لاستخدام السلطات النقدية في حال وجود اختلالات متعلقة بميزان المدفوعات أو تستخدم للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتحقيق أهداف سياسات سعر الصرف.

وتتكون الأرصدة الاحتياطية بحسب دليل ميزان المدفوعات من :

1. الذهب النقدي.
2. حقوق السحب الخاص
3. وضع الاحتياطي لدى الصندوق
4. الموجودات الأجنبية (الأصول الخارجي)
5. الموجودات المحلية (الأصول الموجودة في حيازة المصارف وتخضع لسيطرة سلطة النقد)

إن مفهوم الأصول الاحتياطية يجب أن يشمل تلك التي تخضع تحت سيطرة السلطات النقدية سيطرة مباشرة وفعالة، وعليه لا يدرج ضمن الاحتياطيات سوى الاستحقاقات الأجنبية التي تملكها السلطات فعلاً.

من خلال التوبيخ السابق للأصول الاحتياطية فإن البنود الثلاث الأولى ينعدم وجودها في حالة احتساب الأصول الاحتياطية الخاضعة لسيطرة سلطة النقد الفلسطينية، وفيما يتعلق بالموجودات الأجنبية - البند الرابع - والتي تشمل الأرصدة الخارجية إضافة إلى الاستثمارات الخارجية، ومن خلال ميزانيات سلطة النقد الفلسطينية فإن إجمالي الموجودات الأجنبية كانت على النحو التالي (بالمليون دولار) :

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الموجودات الأجنبية لرصيد نهاية الفترة،	374	401	374	351	442	869	824
أرصدة لدى البنوك خارج فلسطين	265	265	232	212	291	688	722
استثمارات خارجية	109	136	142	139	151	181	102

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني
وفيما يتعلق بالبند الأخير (الموجودات المحلية) والذي يتضمن الأصول الموجودة في
حيازة المصارف وتخضع لسيطرة السلطات النقدية، ومن خلال ميزانيات سلطة النقد فإن
قيمتها كما يلي (بالمليون دولار) :

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الموجودات المحلية، الرصيد بنهاية الفترة	130	158	201	192	307	194	253

ويمثل البند الرابع والخامس الأصول الاحتياطية لسلطة النقد الفلسطينية وهي على النحو
التالي بالمليون دولار :

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الأصول الاحتياطية المتاحة	504	559	575	543	749	1063	1077

(المصدر : سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، أثار غياب العملة الوطنية على
الاقتصاد الفلسطيني، ورقة مقدمة الى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة 1999)

سادساً: خيار التدرج أم الإحلال الكامل للإصدار النقدي والتحديات التي تواجه مجالس النقد.

خيار التدرج أم الإحلال الكامل للإصدار النقدي

السؤال الهام أيضا في عملية إصدار النقد واكتساب ثقة الأفراد فيها يستلزم تحديد
كيفية الإصدار والحجم المصدر فهل يتم إصدار النقد الفلسطيني ليحل مرة واحدة محل
العملات الثلاث المتداولة ؟ أم يتم الإصدار بصورة تدريجية على عدة سنوات؟

في التقديرات السابقة عن عرض النقد في فلسطين للعام 2009 يتضح أن عرض
النقد (بافتراض تشابه سلوك الأفراد في فلسطين مشابه لسلوك الأفراد في الأردن بالإضافة
إلى تشابه بعض الخصائص الاقتصادية) يقدر بالمتوسط بحوالي 3450 مليون دولار
(متوسط السيناريو الأول والثاني) والقريب من تقديرات عرض النقد في السيناريو الثالث
البالغ 3515 مليون دولار. وإذا ما تم إصدار العملة الوطنية دفعة واحدة لتحل محل
العملات الثلاث الموجودة في التداول فإنه في هذه الحالة سيتم ضخ هذا المبلغ تقريباً
للتداول مرة واحدة.

والخيار الأنسب لفلسطين هو استخدام مبدأ التدرج حيث أن إصدار النقد الفلسطيني

عزمي وصفي عوض

يجب أن يحقق ثقة الأفراد بالعملة الوطنية وعدم التأثير على سلوكهم، وبالتالي فإن استخدام الأسلوب التدريجي سيجعل في الإمكان الاستفادة من أية أخطاء قد توجد ومن ثم يمكن علاجها (كوبيكا، ريتشارد، 1999)، وعلى أية حال فإن إصدار العملة وطرحها للتداول تدريجياً لن يؤثر بصورة كبيرة على سلوك الأفراد، لأنه في هذه الحالة سيتم تداول أربع عملات بدلاً من ثلاث عملات.

وتوصي الدراسة في هذا السياق أن يتم الإصدار التدريجي، بحيث يتم الإصدار الكلي خلال سنتين أو ثلاث سنوات، ويقترح في هذه الحالة أن يتم إصدار النقد ليحل محل المرتبات (مرتبات الموظفين بالدولة) وهذا يستلزم التنسيق مع وزارة المالية في هذا الخصوص حيث أنها تدفع المرتبات بالشيكول ومن ثم يمكن استبدال هذه المرتبات من الشيكول إلى العملة الوطنية. وتقدر المرتبات للعام 2009 بحوالي 1700 مليون دولار، وبالتالي فأنه يمكن إصدار ما يعادل 3400 مليون دولار بالعملة الوطنية خلال سنتين وهو متوسط عرض النقد المقدر استناداً إلى السيناريو الأول والثاني والمماثل لعرض النقد في السيناريو الثالث البالغ 3515 مليون دولار.

(المصدر: حشاد، نبيل. مشروع إصدار العملة الوطنية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة 1999)

التحديات التي تواجه مجالس النقد

إن نجاح العملة يعتمد على إنتاجية الاقتصاد وعلى الاستقرار المالي، وفي اللحظة التي يتسرب فيها الشعور بالقلق للتجار والمستثمرين على عائد الاستثمار الرأسمالي في الاقتصاد فإن ذلك إشارة إلى وجود خلل في النظام المصرفي، أو أن الدين الحكومي ينمو بشكل أسرع من الدخل القومي الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات حول القدرة التنافسية للاقتصاد وقيمة الأصول التي تعتمد عليها العملة المحلية، وفي هذه الحالة، ربما يستطيع مجلس النقد من دعم سعر صرف عملته إلا أنه لا يستطيع دعم أسعار السلع والخدمات، وبالتالي فإن نجاح مجلس النقد يتطلب توفر نظام مالي سليم وسلطات مالية مسئولة، وأسواق رأسمالية فعالة تتيح للمصادر أن تتوزع نحو الاستخدامات الأكثر فعالية (ماري، آن، 1999).

ويحتاج مجلس النقد إلى نظام مالي سليم لأن قدرته على الدخول في عمليات السوق

(1322) ----- مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1 (B)

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني المفتوحة أو القيام بدور المقرض الأخير محدودة، ولهذا فالنظام المصرفي يجب أن يكون قادرا على إدارة التذبذبات في سعر الفائدة، وفي قيمة الأصول وفي التمويل الناتج عن تبني السلطات النقدية لسعر الصرف الثابت، ومن أجل تفادي فقدان الثقة في العملة لا بد من تطوير أدوات الرقابة على البنوك وزيادة رساميل البنوك واحتياطياتها للتعويض عن أية خسائر محتملة، والشفافية في الإفصاح التام عن أوضاعها المالية.

وبالقدر الذي يحد فيه مجلس النقد من تأثير السلطة النقدية في الاقتصاد حيث يكرس جل اهتمامها للمحافظة على سعر الصرف، فانه يزيد من تأثير السلطة المالية في الاقتصاد حيث يستطيع التأثير على نمو الدخل القومي وصافي التدفق من العملات عن طريق الضرائب والإنفاق (كوبيكا، ريتشارد، 1999)، فمثلا عندما تزيد الحكومة من إنفاقها أو تقلل من ضرائبها فان الطلب على السلع والخدمات يزداد، في حين أن النقص الحاصل في صافي التصدير يقلل رصيد القاعدة النقدية ويزيد الفائدة المحلية.

وعند تفاعل السياسة المالية بمسؤولية التغيرات التي تطرأ على ظروف القطاع الخاص المحلي، فان ذلك يساعد على استقرار النشاط الاقتصادي واستقرار قيمة الأصول، أما إذا كان تفاعل السياسة المالية اقل مسؤولية فانه سيضعف سعر الصرف الثابت، وكلما كان التعديل في الأسعار غير مناسب في تلاؤمه مع حالة اللاتوازن في العرض والطلب على عناصر الإنتاج، كلما كانت الحاجة اكبر لسياسة مالية تنظم النشاط الاقتصادي، ومع ذلك فان قدرة الحكومة على الوفاء بهذه الأمور محدودة نتيجة لمحدودية قدرتها في الحصول على التسهيلات خاصة عند اضطراب أوضاع القطاع الخاص، وفي هذه الحالة يتوجب على الحكومة الاعتماد على التسهيلات المقدمة من الدول المانحة ومن مؤسسات التمويل العالمية بدلا من سلطتها النقدية.

(Duesenberry , James, Monetary policy options for a Palestinian currency , a Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov,1999.)

النتائج والتوصيات

النتائج

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة على التطور الاقتصادي بصورة

مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(B)----- (1323)

عزمي وصفي عوض -----

عامّة وفي الدول حديثة الولادة بصورة خاصة، ومن هنا تحاول الدول المستقلة حديثاً أو تلك الموجودة في مرحلة الاستقلال والتحرر كـفلسطين تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي بشكل متوازي، وذلك من خلال تحرير الاقتصاد من تبعيته للبلد الآخر.

ويعتبر موضوع النقد من أهم مؤشرات التحرر الاقتصادي، مما يحدو بالقيادات السياسية والاقتصادية إلى البدء في العمل والتحضير لإصدار نقد وطني يصاحب الاستقلال السياسي وذلك ليس لخدمة الأهداف السياسية فحسب وإنما لخدمة الأهداف الاقتصادية والمالية باعتبار النقد أهم أدوات السياسة النقدية، كما يؤدي إصدار النقد الوطني إلى وقف الاستنزاف المالي للاقتصاد الوطني لصالح الاقتصاد الآخر والناجم عن استخدام عملته الذي أصبح يعرف بـ Seigniorage tax والذي يقدر بالمتوسط بحوالي 764.4 مليون دولار خلال الفترة الواقعة بين 2009-1996 وبمعدل 54.6 مليون دولار سنوياً بالحد المتوسط نتيجة لاستخدام الشيكال كعملة رسمية كما هو وارد في صفحة 25.

وبالرغم من الإجماع على أهمية إصدار العملة الوطنية عندما تتوفر الظروف السياسية والاقتصادية نظراً لما يحققه ذلك من مكاسب اقتصادية هامة (مقداد، محمد، آليات علاج أزمة السيولة، صفحة 2، 2007) وفي مقدمتها تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية إلا أن لعملية الإصدار أخطار ومحاذير تتطوي في ما ينجم عن الإصدار من مشاكل خلال عملية الإطفاء، فالطريق ليس وردياً حتى يشتد عود هذه العملة لتحظى بالثقة المطلقة وتقوم بوظائفها كوسيط للتبادل ووسيلة لتسوية المدفوعات وكمخزن للقيم.

ونظراً لخصائص الاقتصاد الفلسطيني كـاقتصاد صغير ومفتوح، فإن الدراسة خلصت بنتائجها إلى ضرورة أن تقوم السلطات النقدية بتبني ترتيبات مجلس نقد فلسطيني كإطار مؤسسي لعملية إصدار العملة الوطنية الفلسطينية كونه يتميز بسهولة إدارته وسرعة تأسيسه وجودة الانضباط المالي وانخفاض مستويات التضخم وأسعار الفائدة إضافة إلى فاعليته في منع الحكومة من اللجوء إلى الاقتراض المحلي لتمويل النفقات العامة، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه بالإمكان إصدار ما يعادل 3400 مليون دولار بالعملة الوطنية لتغطي رواتب الموظفين الحكوميين في السلطة الفلسطينية خلال سنتين وهو متوسط تقديرات عرض النقد استناداً إلى السيناريو الأول والثاني من هذه الدراسة (1324) ----- مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1 (B1)

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني والمماثلة لعرض النقد في السيناريو الثالث والبالغة تقديراته 3515 مليون دولار، كما أن الدراسة أظهرت بنتائجها لأهمية ربط العملة الوطنية بالدولار الأمريكي أو اليورو الأوروبي في المراحل الأولى لعملية الإصدار وتثبيت سعر الصرف، وأيضاً فإن الدراسة خلصت بنتائجها بالإصدار التدريجي (إحلال تدريجي)، ويمكن أن يتم تطوير هذا النظام في المستقبل إلى نظام أكثر مرونة يسمح بممارسة سياسة نقدية فعالة وبدون تغطية كاملة من العملات الأجنبية بعد أن تكتسب العملة الوطنية القبول والثقة التامة.

التوصيات

لضمان فاعلية عمل مجلس النقد، ولمنع حدوث أية تقلبات ينجم عنها آثار سلبية على العملة الوطنية، وبغية تعظيم الفوائد التي يمكن الحصول عليها من عملية الإصدار، توصي هذه الدراسة بضرورة توفر عدد من المقومات والمتطلبات التالية:

1. تطوير إنتاجية الاقتصاد الفلسطيني حتى يصبح قادراً على امتصاص الصدمات ومواجهة الهزات والتقلبات الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها وزيادة الصادرات الفلسطينية وتشجيع استقطاب الاستثمار الخارجي.
2. تكوين صندوق للاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية القابلة للتداول لدعم عرض النقد وضمان استقراره في مواجهة أية أخطار أو هزات مفاجئة يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الثقة فيه أو تذبذب قيمته مما قد يؤدي إلى اضطراب في المستوى العام للأسعار، واستخدام هذه الاحتياطيات لإطفاء العملات المتداولة بنجاح.
3. استقلالية تامة لعمل السلطة النقدية ومنها مجلس النقد عن السلطة التنفيذية (مقداد، محمد إبراهيم، 2007) بحيث لا يتم التحكم في كمية عرض النقد المصدر حسب رغبة أو حاجة الحكومة لضمان التطبيق السليم للسياسات النقدية.
4. إتباع سياسة حكيمة للموازنة العامة بحيث يضمن أن يظل العجز في الموازنة محدوداً ويمكن تمويله من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي طويل الأمد وليس من خلال طباعة المزيد من النقود، وأن قيمة العملة تعتمد أيضاً بشكل حاسم على إجراءات سياسة المالية العامة، ويجب استبعاد التمويل النقدي كلياً لسد عجز الموازنة العامة، ولذلك يجب أن يكون هناك إطار مؤسسي يحد من قدرة الحكومة على تمويل العجز من خلال السلطة النقدية. وأيضاً المطلوب وجود تنسيق كامل بين السياسة

النقدية والمالية في هذا السياق.

5. استكمال البناء المؤسسي للسلطة النقدية والارتقاء بأداء القطاع المصرفي وتعزيز مستوى منعته، حيث يعتبر القطاع المصرفي مشارك رئيسي في التجارة وحركة رأس المال وتسهيل تسوية المدفوعات في سوق تبادل العملات الأجنبية، لذلك يجب أن يتوفر لدى البنوك الآليات العملية والسيطرة الفاعلة على المخاطر لكي تتمكن من التعامل مع التدفقات الرأسمالية، حيث أن النظام المصرفي غير السليم تكون مقرته أقل على الإيفاء بخدمات تسوية المدفوعات اللازمة في سوق تبادل العملات الأجنبية. كما يجب توفير نظام إشرافي ورقابي فعال على البنوك يكون قادراً على التعامل مع مخاطر أسعار الصرف، وفي ظل غياب مثل هذا النظام فإن المحافظ المالية للبنوك تكون ضعيفة. وفي نفس الوقت، فإن النظام الرقابي القوي ضروري أيضاً لمنع القطاع المصرفي من أن يصبح مركز لعملية غسل الأموال، الأمر الذي قد يزيد من الضغوط غير التوازنية على سوق تبادل العملات المحلي. وفي هذا السياق وإدراكاً من سلطة النقد الفلسطينية لأهمية توفير جهاز مصرفي كفؤ وفعال يخدم أنشطة الاقتصاد الوطني ويستجيب للتغيرات الجوهرية، فقد بادرت سلطة النقد بتطبيق المعايير الرقابية العالمية على القطاع المالي وإنشاء مجلس مدفوعات متطور وإدخال العديد من التقنيات الحديثة في الصناعة المصرفية.

6. توصي الدراسة في هذا السياق لاعتماد ترتيبات مجلس النقد كنظام للسياسة النقدية في المرحلة الأولى للإصدار، مع ضرورة أن تقوم سلطة النقد بإعداد الدراسات والبحوث الخاصة بذلك كمرحلة تحضيرية، والعمل على سن التشريعات الخاصة لاعتماد الدينار الفلسطيني العملة القانونية الوحيدة للمعاملات الرسمية بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق ريع الإصدار (Seigniorage) وإلى إمكانية إدارة السياسة النقدية بالمفهوم الشامل (استخدام الأدوات الكمية والنوعية) والقضاء على المضاربة، وبنفس الوقت السماح للعملات الأخرى بالتداول.

7. وبما أن سلطات الاحتلال تعارض إصدار عملة وطنية فلسطينية استناداً إلى الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع إسرائيل (بروتوكول باريس) عام 1994، فهي مطالبة وبأثر رجعي بدفع كافة المستحقات المالية الناجمة عن عائد الإصدار لاستخدام الشيكال في

----- أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني
مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ومنذ العام 1996 والتي تقدر بالمتوسط بحوالي
54.6 مليون دولار سنويا. وأيضا على السلطة الفلسطينية إدخال التعديلات الضرورية
على كافة الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعت مع (إسرائيل) (رجب، معين، 1998).

المراجع

أولا: المراجع العربية:

إسماعيل، حسن محمد: (محددات إصدار عملة وطنية) ورقة مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام
النقدي الفلسطيني، 13-14/11/1999 القاهرة
حداد، هديل: (النقد والمصارف) دار وائل للنشر -الأردن، الطبعة الأولى 2005
حشاد، نبيل: مشروع إصدار العملة الوطنية، ورقة مقدمة الى مؤتمر ملامح النظام النقدي
الفلسطيني، القاهرة 1999
رجب، معين: تأثير السياسات الإسرائيلية على السياسة النقدية، بحث مقدم إلى المؤتمر المصرفي
الفلسطيني الأول -غزة -1998
سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية: التقرير السنوي الخامس عشر، عام
2009
سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية: أثار غياب العملة الوطنية على
الاقتصاد الفلسطيني، ورقة مقدمة الى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة 1999
الشمري، ناظم محمد: (النقد والمصارف) دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل 1988
القرشي، محمد صالح: (اقتصاديات النقد والبنوك والمؤسسات المالية)، إثراء للنشر والتوزيع،
الطبعة الأولى 2009
مقداد، محمد: آليات علاج أزمة السيولة، ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي بعنوان الحصار
وأثره على السيولة في قطاع غزة - الجامعة الإسلامية-2007.
نصر، محمد: المقومات الاقتصادية لإصدار النقد الفلسطيني، ورقة مقدمة الى مؤتمر ملامح النظام
النقدي الفلسطيني، القاهرة 1999.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. KOPCKE, RICHARD, Currency Boards ,once and future monetary regimes, a Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov,1999.
 2. Smith,L.F.T , Currency arrangements in Palestine under the British mandate, a Paper Submitted to features of the Palestinian monetary
- مجلة جامعة الأزهر-غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد1(B)----- (1327)

- system Conference/ Egypt, nov,1999.
3. Duesenberry , James, Monetary policy options for a Palestinian currency, a Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov,1999.
 4. Williamson, john, (Thoughts on the Design of a Palestinian Currency , a Paper Submitted to the First Palestine Banking Conference , Dec,1998.
 5. Mayes,david.G (Introducing a new currency with a currency board) , a Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov,1999.
 6. Hermans,quill , (monetary policy with and without national currency) a Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov,1999.
 7. Marie ,anne , (design options for currency board) a Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov,1999.